المنازعات الإدارية بالمغرب
في ضوء المستجدات الدستورية
والتشريعية والتنظيمية والقضائية

الجزء الأول

إشراف:

الدكتور احمد ابراهيمي

أستاذ زائر

بكلية العلوم القانونية والاقتصادية

والاجتماعية - أكدال

تنسيق:

الدكتور رضوان العنبي

باحث متخصص

في القانون الإداري والعلوم الإدارية

مؤلف جماعي ـ العدد 17

الطبعة الأولى،

يونيو 2025

DAR AL AFAK

المحتـــــوى

تقديم الدكتور رضوان العنبي 5

المحور الأول: دراسات وأبحاث 7

- الضمانات التأديبية للموظف في ضوء فقه الإدارة واجتهاد القضاء الإداري

سفيان صابر 9

- منازعات التعويض عن الأخطاء الطبية

مريم بمنصور 61

- حماية القضـــاء الإداري للمال العام في منظومة نزع الملكية لأجل المنفعة العامة

غزلان بوعبدلي 81

- موقف القضاء الإداري من إيقاف إجراءات تحصيل الديون العمومية

فاطمة الزهراء حاتم 101

- أثر الأزمات المحلية على تدبير المنازعات الإدارية للجماعات الترابية

عز الدين الغوساني 127

- الحجز التحفظي على السفينة لتحصيل المستحقات العمومية بين قصور التشريعات الوطنية وسمو الاتفاقيات الدولية

عادل أرجدال 149

- دسترة الحق في التعويض عن الخطإ القضائي

عبد الرزاق الازهري 171

- مسـطرة صـدور قرارات التأديب عن الهيئة المغربيةلسـوق الرساميل وطرق الطعن فيها

زكـريـاء الـعـواد 191

- تدبير وضعية المباني الآيلة للسقوط بين الأساس القانوني والضمانات القضائية

زين الدين محمد/سعد الدين إشقدي 213

- الجماعات الترابية ومنازعات التعمير في ضوء التوجهات الحديثة للقضاء الإداري

يونس اليعقوبي 233

- الأدوار الجديدة لرئيس المحكمة الإدارية: نحو قضاء استعجالي إداري موضوعي

ياسين بونواضر 261

- مخاطر منازعات الاعتداء المادي على التدبير المالي الترابي

عمر الصواب 289

- وسائل إجبار الإدارة على تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية في ضوء التشريع المغربي والعمل القضائي

خديجة جمح 315

- الحماية القضائية للملك العام المائي

الحبيب نعيمي 333

DAR AL AFAK
COPY

المنازعات الإدارية بالمغرب
في ضوء المستجدات الدستورية
والتشريعية والتنظيمية والقضائية

مؤلف جماعي ـ العدد 17

هذا المؤلف الجماعي الذي يعالج مجموعة من الإشكالات التي تنشأ عن المنازعات الإدارية، من خلال مساهماته الرصينة التي تعد مدخلا أساسيا لفهم وملاءمة مجالات تدخل القضاء للبت في مختلف المنازعات الإدارية المعروضة عليه، لا سيما وأنه تضمن بين دفاته أربعة محاور رئيسية توزعت بين محور أول خصص للدراسات والأبحاث، ومحور ثان للتعليق على الأحكام والقرارات القضائية، ومحور ثالث تم فيه عرض مجموعة من القرارات والدوريات والمناشير، ومحور رابع وأخير يتعلق بالعمل القضائي الصادر عن القضاء الإداري ببلادنا.

حيث تمارس الإدارة مجموعة من المهام والصلاحيات على قدر كبير من الأهمية وذلك لارتباطها بتلبية حاجيات الأفراد والسهر على حماية النظام العام، ولهذه الغاية مكنها المشرع من مجموعة من الإمكانيات والامتيازات، لكن الاستعمال غير الصحيح لهذه الأخيرة أو سوء استعمالها قد يؤدي إلى نشوء نزاعات بينها وبين المستفيدين من خدماتها، لهذا كان من الضروري إخضاعها لرقابة جهة محايدة ومستقلة، حماية لحقوق الأفراد وحرياتهم، وهي جهة القضاء.

وتقرير رقابة القضاء على أعمال الإدارة لا يعدو أن يكون سوى إلزام الإدارة باحترام أحكام القانون ومبدأ المشروعية، وكل خروج عنها يعطي للجهات القضائية المختصة، ولا سيما القضاء الإداري، حق إلغاء قراراتها غير المشروعة أو مطالبتها بتقديم تعويض عن الأضرار المادية أو المعنوية أو هما معًا، التي تسببت فيها للغير بسبب تصرفاتها غير المشروعة، فيقع على عاتق القاضي الإداري إعادة التوازن بين الطرفين لحمل الإدارة على احترام مبدأ المشروعية الإدارية وحماية المواطن من تجاوز وتعسف الإدارة في استعمال سلطتها وامتيازاتها.

مكتبة دار السلام
05.37.72.58.23
site web : www.darassalam.ma
e-mail. contact@darassalam.ma

الثمن: 100 د

المنازعات الإدارية بالمغرب

في ضوء المستجدات الدستورية والتشريعية والتنظيمية والقضائية

الجزء الثاني

إشراف:

الدكتور احمد ابراهيمي

أستاذ زائر

بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - اكدال

تنسيق:

الدكتور رضوان العنبي

باحث متخصص

في القانون الإداري والعلوم الإدارية

مؤلف جماعي ـ العدد 17

الطبعة الأولى،

يونيو 2025

المحتـــوى

تقديم الدكتور رضوان العنبي 7

المحور الأول: دراسات وأبحاث 9

- عقلنة السلطة التقديرية للإدارة الضمانات القضائية لحماية حقوق الموظف -نموذجا-

✍ فائز الحبيب 11

- اختصـــاص القضـــاء الإداري الاســـتعجالي في طلبات الإذن بالحيازة لأجل المنفعة العامة

✍ مروان اوخشين 31

- دور الوسائل البديلة في حل المنازعات الإدارية

✍ عبد العالي بودة 53

- حدود توزيع الاختصاص النوعي بين القضاء الإداري والقضاء العادي

✍ أشراف الغروص 75

- خصوصيات اتفاق التحكيم في المنازعات الإدارية

✍ حمزة بولبل 93

- منازعات الاعتداء المادي على الملكية العقارية في ضوء قرارات محكمة النقض

✍ أيوب صبحي 123

- منازعات الشرطة الإدارية المحلية أمام القضاء الإداري

✍ إلهام السمغوني 141

- تأملات حول رخص البناء في ضوء قوانين التعمير

✍ كوثر كروم 165

- سقوط الحق في تحصيل الدين العمومي الإدانة النقدية الجمركية نموذجا-

✍ شكيب الخياري 177

DAR AL AFAK
COPY

■ المحور الثاني: التعليق على الأحكام والقرارات القضائية 195

• توجه القاضي الإداري في منازعات نقل الموظفين تعليق على حكم المحكمة الإدارية بالرباط، الصادر بتاريخ 2012/8/30، في ملف عدد 2012/5/34

د. خالد الطيبي/ ذ. عثمان تالمة 197

■ المحور الثالث: الدوريات والمناشير والقرارات الإدارية 215

• منشور الوزير الأول عدد 4/2002 بتاريخ 27 مارس 2002

موجه إلى السيدة الوزيرة والسادة الوزراء وكتاب الدولة حول مقاضاة الوزارات والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية فيما بينها أمام المحاكم 217

◄ التوفيق بين الإدارات في النزاعات الناشئة فيما بينها 218

• قرار لوزير الداخلية رقم 315.25 الصادر في فاتح شعبان 1446 (31 يناير 2025)

يقضي بتعيين الوكيل القضائي للجماعات الترابية 220

◄ دورية عدد 1/25 بشأن تطوير تدبير الشؤون القانونية والمنازعات المتعلقة بوزارة الداخلية على المستوى الترابي 222

◄ تدبير المنازعات القضائية للجماعات الترابية. 230

◄ إطلاق الخدمة الإلكترونية لتلقي وتتبع ملاحظات واقتراحات وشكايات مرتفقي الجماعات الترابية والمتعاملين معها عبر البوابة الوطنية للشكايات "chikaya.ma" 238.

■ المحور الرابع: العمل القضائي 241

• أولا: قرارات محكمة النقض 243

◄ عدم تضمين التبليغ بالبيانات الجوهرية يجعله غير منتج في احتساب أجل الطعن بالاستئناف 244

◄ أسباب الطعن في قرارات محكمة النقض بإعادة النظر محددة على سبيل الحصر 248

◄ عدم توصل المعني بالأمر باستفسار من طرف الإدارة يجعل قرار الاقتطاع من الأجرة غير قانوني. 253

DAR AL AFAK

- ثانيا: قرارات محاكم الاستئناف الإدارية 257

◈ لا يشترط لقيام المسؤولية الطبية أن يكون الخطأ الطبي على درجة كبيرة من الجسامة 258

◈ إتيان الجماعة لفعل سلبي من خلال عدم اتخاذ ما استلزمته متطلبات اختصاصاتها يجعلها مسؤولة عن الخطأ المرتب لمسؤوليتها الإدارية..... 267

◈ لا صفة للمستانفين في الطعن بالاستئناف سيما لم يسبق لهم التدخل في الدعوى أثناء مناقشتها أمام المحكمة الابتدائية..... 273

- ثالثا: أحكام المحاكم الابتدائية الإدارية 275

◈ الصفقة عقد ملزم للجانبين 276

◈ تكرار عمليات البيع يجعلها خاضعة للضريبة على القيمة المضافة 281

◈ عدم معاينة الضابطة القضائية لأي كلب متسبب في الحادثة ينفي مسؤولية الشركة الوطنية للطرق السيارت..... 285

DAR AL AFAK

COPY

المنازعات الإدارية بالمغرب
في ضوء المستجدات الدستورية والتشريعية والتنظيمية والقضائية

مؤلف جماعي

هذا المؤلف الجماعي الذي يعالج مجموعة من الإشكالات التي تنشأ عن المنازعات الإدارية، من خلال مساهماته الرصينة التي تعد مدخلا أساسيا لفهم وملاءمة مجالات تدخل القضاء للبت في مختلف المنازعات الإدارية المعروضة عليه، لا سيما وأنه تضمن بين دفاته أربعة محاور رئيسية توزعت بين محور أول خصص للدراسات والأبحاث، ومحور ثان للتعليق على الأحكام والقرارات القضائية، ومحور ثالث تم فيه عرض مجموعة من القرارات والدوريات والمناشير، ومحور رابع وأخير يتعلق بالعمل القضائي الصادر عن القضاء الإداري ببلادنا.

حيث تمارس الإدارة مجموعة من المهام والصلاحيات على قدر كبير من الأهمية وذلك لارتباطها بتلبية حاجيات الأفراد والسهر على حماية النظام العام، ولهذه الغاية مكنها المشرع من مجموعة من الإمكانيات والامتيازات، لكن الاستعمال غير الصحيح لهذه الأخيرة أو سوء استعمالها قد يؤدي إلى نشوء نزاعات بينها وبين المستفيدين من خدماتها، لهذا كان من الضروري إخضاعها لرقابة جهة محايدة ومستقلة، حماية لحقوق الأفراد وحرياتهم، وهي جهة القضاء.

وتقرير رقابة القضاء على أعمال الإدارة لا يعدو أن يكون سوى إلزام الإدارة باحترام أحكام القانون ومبدأ المشروعية، وكل خروج عنها يعطي للجهات القضائية المختصة، ولا سيما القضاء الإداري، حق إلغاء قراراتها غير المشروعة أو مطالبتها بتقديم تعويض عن الأضرار المادية أو المعنوية أو هما معًا، التي تسببت فيها للغير بسبب تصرفاتها غير المشروعة، فيقع على عاتق القاضي الإداري إعادة التوازن بين الطرفين لحمل الإدارة على احترام مبدأ المشروعية الإدارية وحماية المواطن من تجاوز وتعسف الإدارة في استعمال سلطتها وامتيازاتها.

مكتبة دار السلام
الثمن: 100 د